تعزيز النفوذ:
النشاط العسكري التركي المتجدّد في البلقان

ندیم أمین* محمد أوغور إيكينجي**

*جامعة ساكاريا، تركيا.

**جامعة العلوم الاجتماعية في أنقرة، تركيا.

ملخص: في حين هيمنت القضايا العسكرية والدفاعية على سياسة تركيا في البلقان في التسعينيات، أصبحت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر بروزًا منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يتناول هذا البحث عودة الأنشطة العسكرية والدفاعية لتركيا في البلقان منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. من خلال عرض منصات مختلفة للوجود العسكري والتعاون الدفاعي، يناقش البحث كيف تتوسع وتتعمق مشاركة تركيا في المجالات العسكرية والدفاعية. تشارك تركيا بنشاط في العمليات الدولية وآليات التعاون الدفاعي الإقليمية، وغالبًا ما تتولى أدوارًا قيادية.

الكلمات المفتاحية: تركيا، البلقان، النشاط العسكري، التعاون الدفاعي.

Boosting Influence:
Türkiye's Renewed Military Activism in the Balkans

NEDİM EMİN* MEHMET UĞUR EKİNCİ**

ORCID NO :0000-0002-5025-8662 ORCID NO :0000-0002-4482-8067

*Sakarya University, Türkiye.

**Social Sciences University of Ankara, Türkiye.

ABSTRACT: *While military and defense issues dominated Türkiye's Balkan policy in the 1990s, economic, social, and cultural aspects became more salient from the early 2000s on. This article examines the resurgence of Türkiye's military and defense activities in the Balkans since the late 2010s. By demonstrating various platforms of military presence and defense cooperation, the article discusses how Türkiye's engagements in military and defense fields are widening and deepening. Türkiye actively participates in international operations and regional defense cooperation mechanisms, often assuming leading roles. Bilateral cooperation with Balkan countries has been further strengthened by new agreements signed in recent years.*

رؤيـــة تركيـــة
2024-(3/13)
21 - 46

Keywords: *Türkiye, Balkans, Military Activity, Defense Cooperation.*

DOI:10.36360/1560-013-003-002

مقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة، سعت تركيا إلى ممارسة دبلوماسية نشطة في البلقان، ورسخت مكانتها كجهة فاعلة إقليمية رائدة. وخلال تسعينيات القرن العشرين، التي اتسمت بعدم اليقين بشأن الانتقال إلى نظام عالمي جديد والصراعات المستمرة- ركزت سياسة تركيا في البلقان بقوة على الأمن. ومع ذلك، منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فصاعدًا، بدأت تركيا في تعميق علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية مع البلقان من خلال استخدام أدوات جديدة. وفي حين واصلت تركيا أنشطتها العسكرية والدفاعية في المنطقة، إلا أنها لم تهيمن على سياستها في البلقان كما فعلت في تسعينيات القرن العشرين.

وتشير التطورات الأخيرة إلى إحياء الجوانب العسكرية والدفاعية في علاقات تركيا مع البلقان. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه لم يجر فحصه على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية، إلا أنه حظي ببعض الاهتمام من قبل وسائل الإعلام والمحللين. وقد سلطت التقارير الإعلامية الأخيرة الضوء على زيادة الانخراط العسكري التركي في البلقان، وخاصة من خلال الصادرات العسكرية، وفسر المعلقون هذا الاتجاه على أنه مؤشّر على بروز تركيا المتزايد بوصفها جهة فاعلة مهيمنة في المنطقة.[1]

ستركز هذه الدراسة على حضور تركيا في البلقان في المجالات الدفاعية والعسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، مع التركيز بشكل خاص على النشاط المتزايد منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[2] وسوف تدرس أولًا كيف أسهمت تركيا في البلقان بجيشها خلال التسعينيات، التي اتسمت بالصراعات والأزمات، وفي مرحلة ما بعد عام 2001، عندما ساد السلام في المنطقة. ثم تناقش المقالة الانخراط العسكري التركي الحالي، الذي يشمل كلًّا من العمليات التي بدأت في فترات سابقة واتجاهًا جديدًا للتعاون العسكري والدفاعي المكثف. كما سيكون هناك تقديم تفسيرات بشأن هذا الاتجاه الجديد.

التدخلات العسكرية التركية في البلقان بعد نهاية الحرب الباردة

أدّى تفكّك الكتلة الشيوعية وظهور دول جديدة إلى تغييرات سريعة وجذرية في الأنظمة الدولية والإقليمية، وهذا خلق مجموعة من الفرص والتحديات الجديدة لتركيا.[3] وكانت البلقان، باعتبارها منطقة متجاورة تقع بين تركيا وأوروبا الغربية وتستضيف مجتمعات تركية ومسلمة، مركز اهتمام أنقرة. ومن أجل استباق التهديدات الأمنية الناشئة

وتعزيز موقفها السياسي الدولي، تبنت أنقرة سياسة خارجية أكثر نشاطًا في البلقان. ومن خلال تطوير العلاقات مع دول البلقان وزيادة حضورها، هدفت تركيا إلى تأكيد نفسها على أنها جهة فاعلة إقليمية مؤثرة.[4]

المشاركات خلال التسعينيات

في التسعينيات، وبسبب ظروف المنطقة واحتياجاتها، برزت القضايا العسكرية والدفاعية بوصفها مجالات يمكن لتركيا أن تقدم فيها الإسهامات الأكثر أهمية. وفي سعيها إلى تعزيز حضورها، أظهرت أنقرة استعدادها للإسهام في هذه المجالات. وقد أدى ذلك إلى تطوير التعاون العسكري مع الدول الإقليمية والمشاركة في جميع الآليات الإقليمية والدولية الرامية إلى إرساء السلام والحفاظ عليه.

التعاون الثنائي

حالت الخلافات الأيديولوجية والشكوك المتبادلة خلال الحرب الباردة، بين تطوير العلاقات بين تركيا والأنظمة الشيوعية في البلقان. بعد التغييرات التي طرأت على النظام، سعت تركيا إلى إقامة علاقات قوية والإسهام في عمليات الإصلاح في دول البلقان، في حين كانت نظيراتها في البلقان حريصة أيضًا على التعاون مع تركيا. وقد عُدَّ التعاون العسكري والدفاعي مفيدًا للطرفين، وهذا أدى إلى التطور السريع للعلاقات بين تركيا وبلغاريا ورومانيا وألبانيا. كما بدأ التعاون مع الدول المستقلة حديثًا في السنوات اللاحقة.

وفي 20 ديسمبر 1991، جرى توقيع وثيقة صوفيا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن والاتصالات العسكرية التكميلية المتبادلة مع بلغاريا، ليكون ذلك خطوة أولية نحو بناء الثقة العسكرية بين الجارتين.[5] وفي 31 مارس 1992، جرى توقيع اتفاقية تعاون التدريب العسكري في صوفيا.[6] وبعد ذلك، جرى توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين المؤسسات العسكرية في كلا البلدين في 29 يوليو 1997.[7]

وفي 20 فبراير 1992، وقّعت تركيا ورومانيا اتفاقية التعاون التعليمي والتقني والعلمي في المجال العسكري في بوخارست.[8] في 20 فبراير 1992، وقّعت تركيا ورومانيا اتفاقية التعاون التعليمي والتقني والعلمي في المجال العسكري في بوخارست. وبموجب هذه الاتفاقية، جرى توقيع بروتوكول بشأن التعاون في المجالات التقنية واللوجستية وصناعة الدفاع، وآخر بشأن تبادل المعلومات السرية في مجالات التسلح واللوجستيات وصناعة الدفاع في 9 يوليو 1992. وفي 22 أغسطس 1992، جرى توقيع اتفاقية تكميلية للتعاون التعليمي العسكري مع رومانيا.[9] وفي 29 يوليو 1992، جرى إبرام اتفاقية تعاون دفاعي

ثنائية مع ألبانيا.[10] وتبعت ذلك اتفاقيةٌ فنية وصناعية دفاعية في 19 نوفمبر 1992.[11] وفي 11 يوليو 1995، جرى توقيع اتفاقية بشأن التبرع بالمعدات العسكرية والأسلحة والإمدادات مع ألبانيا.[12]

وفيما يتعلق بالدول المستقلة حديثًا، وقّعت تركيا اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري مع مقدونيا في 24 مارس 1994.[13] وفي 10 أغسطس 1995، وقّعت تركيا والبوسنة والهرسك اتفاقية بشأن التعاون التعليمي والتقني والعلمي في المجال العسكري.[14] وتبعت ذلك اتفاقية أخرى للتعاون في مجال التدريب العسكري في 22 يناير 1996.[15] وفي 19 يونيو 1996، وقّعت تركيا وكرواتيا اتفاقية بشأن التعاون التعليمي والتقني والعلمي في المجال العسكري.[16] وجرى توقيع اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري في 23 أغسطس 1996 في زغرب.[17] ومن خلال هذه الاتفاقيات، أجرت تركيا العديد من التدريبات والأنشطة المشتركة مع دول البلقان، ووفرت المعدات العسكرية والدعم التدريبي. وفي الوقت نفسه، وفّرت عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي منصة إضافية للتعاون العسكري مع دول البلقان. وقد سهّل برنامج الشراكة من أجل السلام، الذي أُطلِق في عام 1994، زيادة الاتصال العسكري بين تركيا والدول الشريكة في البلقان. وقد دعمت تركيا هذه الدول في إصلاحاتها الدفاعية وتطوير القدرات العسكرية من خلال مشروعات وأنشطة مختلفة يقودها حلف شمال الأطلسي. وقد قام مركز تدريب الشراكة من أجل السلام، الذي أُسِّس بأنقرة في عام 1998، بتدريب العديد من الأفراد من القوات المسلحة لدول البلقان، وهذا عزّز التعاون العسكري والتشغيل البيني.[18]

العمليات الدولية

كانت تركيا في البداية معارضة لفكرة تفكيك يوغوسلافيا، ولكن عندما اعترفت العواصم الأوروبية باستقلال سلوفينيا وكرواتيا، أدركت أنقرة أن هذه العملية لا رجعة فيها. وعندما اندلعت الصراعات، كانت تركيا قلقة في المقام الأول بشأن إمكانية انتشار العنف ضد المدنيين المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، كانت تركيا حذرة من تعزيز صربيا، التي تربطها علاقات وثيقة باليونان، وهي منافس إقليمي. وقد يشكل مثل هذا التحالف تهديدًا للمصالح الإستراتيجية لتركيا في البلقان، وقد يعطل اتصالاتها بأوروبا.[19] في حين بذلت تركيا جهودًا دبلوماسية كبيرة لحشد المجتمع الدولي لوقف الصراع، فقد عرضت في البداية دعمها لعمليات حلف شمال الأطلسي بقواتها البحرية والجوية. وبعد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 757، أطلق حلف شمال الأطلسي عملية «المراقب البحري» في البحر الأدرياتيكي في يوليو 1992 لفرض حظر الأسلحة

والعقوبات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).[20] وانضمت تركيا إلى هذه العملية في 13 يوليو 1992، واستمرت في مشاركتها بعد إعادة هيكلة هذه العملية تحت مُسمّى عملية «الحارس البحري» في نوفمبر 1992 وعملية «الحارس الحاد» في يونيو 1993. أسهمت تركيا في عملية «الحارس الحاد» بفرقاطتين وست سفن حتى انتهت رسميًّا في 6 أكتوبر 1996.

> **دعا المسؤولون الأتراك مرارًا وتكرارًا بعد اندلاع الحرب في البوسنة في أبريل 1992م إلى اتخاذ تدابير قوية لمنع وقوع إصابات بين المدنيين، وأعربوا عن استعدادهم للإسهام في قوة حماية الأمم المتحدة**

بالنسبة للمهام الجوية، شاركت تركيا في عملية «الرحلة المرفوضة» التابعة لحلف شمال الأطلسي، لفرض منطقة حظر الطيران التي أقرتها الأمم المتحدة فوق يوغوسلافيا. وأسهم أسطول مكون من عشر طائرات تركية من طراز إف16-، متمركزة في إيطاليا، في هذه العملية عند بدايتها في 12 أبريل/ نيسان 1993، وزاد العدد إلى 18 طائرة في عام 1995.

في ذلك العام، شارك الأسطول الجوي التركي في عملية «القوة المتعمدة»، وهي الضربات الجوية ضد جيش جمهورية صرب البوسنة، التي أدّت دورًا رئيسًا في إنهاء الحرب. وواصل الأسطول الجوي التركي الإسهام في قوة تنفيذ مهمة إنفاذ السلام بقيادة حلف شمال الأطلسي (IFOR)، ومن عام 1996 فصاعدًا، في قوة تحقيق الاستقرار في مهمة حفظ السلام بقيادة حلف شمال الأطلسي (SFOR)، مع تقليص حجمها حتى عام 2002.

جاءت مشاركة تركيا البرية في بعثات السلام في البوسنة في وقت لاحق من مشاركتها في العمليات البحرية والجوية. وكإجراء لاحتواء الأعمال العدائية في يوغوسلافيا، أنشأ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 743، في 21 فبراير 1992، قوة حفظ سلام تحت اسم قوة حماية الأمم المتحدة (UNPROFOR).[21] بعد اندلاع الحرب في البوسنة في أبريل، دعا المسؤولون الأتراك مرارًا وتكرارًا إلى اتخاذ تدابير قوية لمنع وقوع إصابات بين المدنيين، وأعربوا عن استعدادهم للإسهام في قوة حماية الأمم المتحدة.[22] وفي نهاية المطاف جاءت الدعوة في مارس/ آذار 1994، وهذا أدى إلى نشر كتيبة تركية تضم نحو 1500 جندي في زينيكا في الرابع من أغسطس/ آب 1994. وبعد اتفاق دايتون للسلام، شارك لواء تركي في عمليات قوة التنفيذ وقوات تثبيت الاستقرار بقيادة حلف شمال الأطلسي. وبالإضافة إلى مهام المراقبة والدوريات، تولت القوات التركية العديد من مهام التعاون المدني العسكري مثل المساعدات الإنسانية والدعم الطبي والتعليم والتدريب.[23]

بالإضافة إلى العمليات التي قادها حلف شمال الأطلسي، شاركت تركيا، إلى جانب دول إسلامية أخرى، في برنامج التدريب والتجهيز بقيادة الولايات المتحدة، حيث زودت الجيش الكرواتي المسلم بالتبرعات والتدريب. وفي حين كانت الدول الأوروبية تعارض هذا البرنامج، تعاونت أنقرة بحماس مع واشنطن لتقديم دعمها للجيش الاتحادي الذي أُسِّس حديثًا.[24]

أدى انهيار البنوك الهرمية في ألبانيا إلى حرب أهلية محتملة، وهذا دفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إصدار القرار 1101 في 28 مارس 1997 لإنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات من شأنها تسهيل التسليم الآمن للمساعدات الإنسانية. كانت تركيا واحدة من 11 دولة أسهمت في هذه القوة، المعروفة باسم عملية ألبا. شاركت تركيا بـ753 فردًا وفرقاطتين وسفينتين أُخريين في هذه العملية من 16 أبريل إلى 1 أغسطس 1997.[25] كانت سياسة تركيا في أثناء حرب كوسوفو حذرة إلى حد ما حتى تدخّل حلف شمال الأطلسي. وبينما أعربت أنقرة عن قلقها بشأن سلامة ألبان كوسوفو، إلا أنها امتنعت في البداية عن دعم انفصال كوسوفو عن يوغوسلافيا؛ بسبب المخاوف بشأن الانفصال المحتمل في البلقان.[26] ومع تصاعد الأزمة إلى العنف، بذلت تركيا جهودًا دبلوماسية كبيرة لمنع الحرب وتسهيل الحوار.[27] وفي الوقت نفسه، وفي وقت مبكر من الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 1998، أذن البرلمان التركي بنشر قوات تركية ضمن قوة متعددة الجنسيات في المستقبل في كوسوفو. وفي أعقاب قرار حلف شمال الأطلسي بالتدخل في مارس/ آذار 1999 بعملية القوة المتحالفة، أسهمت تركيا على الفور بنشر سرب مقاتلات يضم 10 طائرات من طراز إف16-. وقد جرى تعزيز هذا السرب لاحقًا بسرب إضافي يضم ثماني طائرات من طراز إف16- وثلاث طائرات تزود بالوقود. كما خصصت تركيا سفنًا حربية وسفنًا بحرية للمشاركة في الحصار البحري في البحر الأدرياتيكي.[28]

وبعد إنشاء قوة كوسوفو بقيادة حلف شمال الأطلسي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244 في الثاني عشر من يونيو/ حزيران 1999، استعدت تركيا بسرعة لنشر قوات لهذه العملية المتعددة الجنسيات لحفظ السلام. وعلى الرغم من التأخيرات التي سببتها اعتراضات بلغاريا على مرور القوات التركية، فقد انضمت كتيبة من 973 عسكريًا إلى قوة كوسوفو في 13 يوليو/ تموز. وشملت منطقة مسؤولية الكتيبة التركية مناطق ذات كثافة سكانية تركية كبيرة، مثل بريزرين، ودراجاش، وماموشا. وبالإضافة إلى واجباتها العسكرية في الحماية والتدريب، تولت الكتيبة التركية في قوة كوسوفو مهام إنسانية مختلفة، بما في ذلك توزيع المساعدات والتعليم والرعاية الطبية وبناء البنية الأساسية وإصلاحها.

وفي حرب كوسوفو، قدمت مشاركة تركيا في عمليات حلف شمال الأطلسي ومهام السلام اللاحقة فرصتين مزدوجتين: أولًا، ساعد توفير القواعد والمشاركة بنشاط بالطائرات المقاتلة والقوات البحرية في تعزيز موقف تركيا داخل حلف شمال الأطلسي وتعزيز دورها في الأمن الأوروبي.[29] وثانيًا، كما ذكر رئيس الوزراء آنذاك بولنت أجاويد صراحةً، فإن تركيا هدفت إلى أن يكون لها رأي في إعادة بناء ومستقبل كوسوفو، حيث يقيم عدد كبير من السكان الأتراك.[30] وقد منح نشر الوحدات العسكرية التركية في كوسوفو تركيا حضورًا ونفوذًا ملموسين في المنطقة.

في يناير/ كانون الثاني 2001، اندلعت الصراعات في مقدونيا بين الجماعة المسلحة الألبانية العرقية المعروفة باسم جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة المقدونية. وتحت الضغط الدولي، وقعت الأطراف المتصارعة اتفاقية أوهريد الإطارية في 13 أغسطس/ آب من نفس العام. وفي أعقاب هذه الاتفاقية، قرر حلف شمال الأطلسي نشر قوة مهام متعددة الجنسيات في مقدونيا، أطلق عليها اسم عملية الحصاد الأساسي، بهدف

نزع سلاح الميليشيات شبه العسكرية الألبانية. وقد أسهمت تركيا بفرقة من 150 رجلًا، وشاركت جنبًا إلى جنب مع 14 دولة أخرى في مهمة فرض السلام هذه، التي بدأت في 27 أغسطس 2001، واستمرت لمدة شهر واحد.[31]

من خلال المشاركة في العمليات المذكورة آنفًا، لم تهدف تركيا إلى تعزيز التفاعلات وتعزيز وجودها في المنطقة فحسب، بل إلى تعزيز مكانتها داخل التحالف الأوروبي الأطلسي أيضًا. في وقت شعرت فيه تركيا بالتهميش من قبل الاتحاد الأوروبي ومع إعادة تعريف دور حلف شمال الأطلسي، نظرت تركيا إلى مشاركتها النشطة في عمليات حلف شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام باعتبارها أمرًا بالغ الأهمية؛ لتشكيل علاقاتها المستقبلية مع أوروبا والولايات المتحدة.[32] ومن خلال إسهاماتها النشطة، سعت تركيا إلى إثبات أنها لاعب رئيس في ضمان السلام والاستقرار في البلقان.[33]

وقد قوبل حرص تركيا على المشاركة في العمليات الإقليمية بمقاومة من بعض الدول الأوروبية، وبخاصة اليونان. ونظرًا لأن اليونان نظرت إلى العلاقات المتنامية بين تركيا ومقدونيا وألبانيا على أنها تهديد، فقد كانت قلقة بشأن وجود القوات التركية في المنطقة. وقد قيل: إن تركيا، بسبب علاقاتها الثقافية والدينية مع المجتمعات المسلمة في البلقان، لا يمكن أن تكون محايدة في الأزمات، ومن ثَمّ يجب استبعادها من عمليات معينة. ونتيجة لذلك، تم حظر مشاركة تركيا في بعض المهام أو تأخيرها. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن محاذاة وجهات نظر تركيا في البلقان مع وجهات نظر الولايات المتحدة، القوة العظمى الرائدة في ذلك الوقت، سهّل التواصل العسكري لتركيا. كما أسهم التعاون مع واشنطن والدعم منها في تسهيل مشاركة تركيا في المهام الدولية، وتعميق العلاقات العسكرية مع دول مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك.[34]

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى علاقات تركيا العسكرية في المنطقة خلال التسعينيات من خلال عدسة النفوذ الأمريكي فقط. فبعد الحرب الباردة مباشرة، بدأت تركيا في اتخاذ خطوات استباقية لإقامة تعاون عسكري ثنائي، وبناء الثقة مع دول مثل بلغاريا وألبانيا ورومانيا. كانت هذه الجهود جزءًا من إستراتيجية تركيا الأوسع لتعزيز الاستقرار في هذه المنطقة المجاورة ضمن النظام العالمي الجديد. وكانت إسهامات تركيا اللاحقة في منع الصراعات وإدارة الأزمات وحفظ السلام بمثابة مظاهر أخرى لجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وعَدَّت تركيا العمليات الدولية فرصة لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين وتأكيد نفوذها في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

آليات التعاون الإقليمي

منذ النصف الأخير من تسعينيات القرن العشرين فصاعدًا، جرى إطلاق آليات تهدف إلى تعزيز الأمن والتعاون في البلقان، وذلك بفضل التشجيع من الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة. وتأكيدًا على ضرورة وجود حزمة استقرار شاملة لردع المزيد من الصراعات، دعمت تركيا هذه المبادرات بنشاط.[35] وبرزت عملية وزراء دفاع جنوب شرق أوروبا (SEDM) باعتبارها آلية التعاون الإقليمي الأكثر انتظامًا وشمولًا مع التركيز العسكري، التي جرى تدشينها في عام 1996 من خلال سلسلة من اجتماعات وزراء الدفاع.[36] وشاركت تركيا في هذه العملية منذ بدايتها.

كانت تركيا من بين الدول السبع الموقّعة على اتفاقية قوة السلام المتعددة الجنسيات في جنوب شرق أوروبا، التي أبرمت في سكوبيه في 26 سبتمبر 1998. وبعد ذلك، أصبحت تركيا عضوًا في لواء جنوب شرق أوروبا، وهي قوة عسكرية مشتركة جرى الحفاظ عليها على أهبة الاستعداد للمشاركة في عمليات السلام، عند إنشائها في عام 1999.[37]

المشاركات بعد عام 2001

على الرغم من رغبة أنقرة في دور أكثر نشاطًا، سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي، واجهت البلاد قيودًا في الموارد المتاحة. وعوَّقت الحكومات الائتلافية غير المستقرة، والإرهاب الانفصالي، والأزمات الاقتصادية- قدرة تركيا على تحقيق إمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالكامل في متابعة طموحاتها. ومع ذلك، شهدت سياسة تركيا في المنطقة زيادة ملحوظة في النشاط خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بينما ظلت المخاوف والمبادئ الأساسية لتركيا فيما يتعلق بالبلقان دون تغيير إلى حد كبير.

وقد عزز الاستقرار السياسي النسبي والنمو الاقتصادي والإصلاحات البنيوية المهمة في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية- موارد تركيا، وعزز ثقتها في السياسة الخارجية. وفي الوقت نفسه، عملت عوامل مثل ارتفاع دخل الفرد، وتوسع قطاع الأعمال، والتقدم في مجال الاتصالات والنقل على تعزيز المشاركة الأعمق بين المجتمع المدني التركي والشركات التجارية ومنطقة البلقان. وباستغلال هذه التطورات، حفزت الحكومة التركية المصدرين والمستثمرين مع إنشاء وكالات جديدة لدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية وتسهيلها. كما أدت المشاركة المتزايدة للشركات التركية والمجتمع المدني إلى زيادة ظهور تركيا وقدراتها في المنطقة.

وبعيدًا عن هذه العوامل المحلية، كان السياق الدولي أيضًا عاملًا أساسيًّا حاسمًا في تيسير الديناميكية الجديدة التي تتمتع بها تركيا. فقد كان الصراع المدني المحدود في مقدونيا في عام 2001 بمثابة نهاية ما يقرب من عقد من العنف في المنطقة. وكان التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على السلام، إلى جانب التغيرات في الجهات السياسية الفاعلة على المستوى الوطني، وخاصة في صربيا- يعني أن الظروف لم تعد مواتية لصراع آخر واسع النطاق.

وعلاوة على ذلك، قدم منظور توسع الاتحاد الأوروبي حافزًا قويًّا لدول البلقان لإعطاء الأولوية لعضوية الاتحاد الأوروبي، وتعزيز منظور أوروبي مشترك. وقد أدى هذا الهدف المشترك إلى اتخاذ خطوات نحو المصالحة وتطبيع العلاقات بين دول البلقان. وسمح تعزيز السلام والاستقرار لحكومات البلقان بالتركيز على الإصلاح المحلي، والتحرير الاقتصادي، وتعزيز المؤسسات، وكل هذا خلق بيئة مواتية لتركيا لتعميق روابطها الاقتصادية والاجتماعية مع المنطقة. وبفضل وكالاتها الجديدة للدبلوماسية العامة والثقافية، واستخدامها المتزايد لوسائل الإعلام، والتعاون مع المجتمع المدني، أصبحت تركيا نشطة بشكل متزايد في البلقان؛ إذ ازداد حضورها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في المنطقة قوة، حيث أدّت عناصر القوة الناعمة دورًا أكثر أهمية في سياستها.[38]

ومع ذلك، لم تتخلّ تركيا عن التزاماتها العسكرية والدفاعية التي بدأت في التسعينيات. بل واصلت المشاركة في العمليات الدولية وآليات التعاون الإقليمي والثنائي. ومع تسليم حلف شمال الأطلسي مهام حفظ السلام وبناء القدرات إلى الاتحاد الأوروبي، حافظت تركيا على إسهاماتها ضمن أطر الاتحاد الأوروبي هذه. ورحب الاتحاد الأوروبي بتعاون تركيا، وهذا عزّز صورتها باعتبارها «مزودًا للأمن» في المنطقة.

التعاون الثنائي

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دعمت تركيا التكامل الأوروبي الأطلسي لدول البلقان من خلال تقديم المساعدات والتبرعات والخبرة لمساعدة جيوشها على تلبية معايير حلف شمال الأطلسي. وجرى توقيع اتفاقيات ثنائية لإنشاء إطار قانوني للتعاون العسكري مع دول المنطقة حيث لم تكن مثل هذه الاتفاقيات موجودة من قبل. في 23 أكتوبر 2001، وقعت تركيا اتفاقية تعاون عسكري مع سلوفينيا. وفي 23 يوليو 2004، جرى توقيع اتفاقية التعاون العسكري العلمي والعسكري التقني مع صربيا والجبل الأسود، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2008. وفي 24 ديسمبر 2009، جرى توقيع اتفاقية إطارية بشأن التدريب العسكري والتعاون الفني والتعاون العلمي مع كوسوفو.[39]

وكانت من بين الاتفاقيات الرئيسية الأخرى التي جرى توقيعها مع دول البلقان لتعزيز التعاون العسكري والدفاعي- الاتفاقية مع صربيا بشأن الحماية المتبادلة للمعلومات والمواد السرية المتبادلة في مجال التعاون في مجال الصناعات الدفاعية (12 مايو/ أيار 2009)، واتفاقيات التعاون في مجال التدريب العسكري مع صربيا (8 أبريل/ نيسان 2010)، وكوسوفو (25 فبراير/ شباط 2011)، ومقدونيا (24 مارس/ آذار 2012)، والجبل الأسود (16 أكتوبر/ تشرين الأول 2014)، واتفاقيات التعاون في مجال الصناعات الدفاعية مع كوسوفو (27 أكتوبر/ تشرين الأول 2011) ورومانيا (7 مايو/ أيار 2015)، واتفاقية أمن الصناعات الدفاعية مع بلغاريا (20 مارس/ آذار 2012)، والاتفاقية الإطارية بشأن التدريب العسكري والتعاون التقني والعلمي مع الجبل الأسود (4 يونيو/ حزيران 2014)، واتفاقية التعاون العسكري والمالي مع البوسنة والهرسك (24 ديسمبر/ كانون الأول 2014).[40]

العمليات الدولية

بعد انتهاء عملية «الحصاد الأساسي» لحلف شمال الأطلسي في مقدونيا، نفذ التحالف مهمتين متتاليتين: عملية الثعلب العنبر وعملية الوئام المتحالف، من سبتمبر 2001 إلى مارس 2003. وكانت مهمة هاتين المهمتين حماية المراقبين الدوليين، ومراقبة تنفيذ اتفاقية أوهريد الإطارية، واستقرار الدولة المقدونية. وخلال هذه العمليات، خدم ثلاثة إلى خمسة أفراد من الجيش التركي في المقر الرئيس. وفي 31 مارس 2003، تولّى الاتحاد الأوروبي المهمّة تحت اسم عملية كونكورديا، التي استمرت حتى 15 ديسمبر من العام نفسه. وأسهمت تركيا في هذه العملية من خلال توفير أحد عشر ضابطًا عسكريًّا. وبعد ذلك، تحولت المهمّة إلى مهمة شرطة لمدة عامين باسم EUPOL Proxima، التي تضمنت أفرادًا من الدرك التركي، بالإضافة إلى الشرطة.[41]

مع تحسن الوضع الأمني في البوسنة والهرسك في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قلّصت قوة الاستقرار التابعة لحلف شمال الأطلسي قواتها تدريجيًّا، ومنها الوحدة التركية، التي جرى تقليصها إلى مستوى كتيبة مع تخفيضات سنوية في أعداد القوات. ومع إنشاء المؤسسات العسكرية على مستوى الدولة، تغير نطاق مهمة السلام الدولية وطبيعته. في 2 ديسمبر 2004، تولت القوة الأوروبية بقيادة الاتحاد الأوروبي مهام قوة الاستقرار. واصلت تركيا أنشطتها لدعم السلام في البوسنة والهرسك في إطار عملية EUFOR Althea، التي نشرت في البداية حوالي 6610 فردًا، بما في ذلك وحدة تركية قوامها 350 فردًا. وكانت أغلبية هذه القوات التركية متمركزة في زينيكا، مع تخصيص

قوات أخرى لمقر قوة الاتحاد الأوروبي، و6 فرق اتصال، ووحدة الشرطة المتكاملة. وخفضت تركيا إسهامها إلى مستوى السرية بدءًا من عام 2012 كجزء من التخفيض التدريجي لقوة البعثة.[42] وفي كوسوفو، حافظت تركيا على وجودها داخل قوة كوسوفو التي يقودها حلف شمال الأطلسي (كفور)، لكنها خفضت أعداد أفرادها تدريجًّا من عام 2002 فصاعدًا بما يتماشى مع تقليص حجم القوة بشكل عام.

آليات التعاون الإقليمي

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زيادة في التعاون الإقليمي في البلقان، حيث شاركت تركيا بنشاط في مبادرات التعاون الدفاعي والعسكري. ودعمت تركيا مركز المساعدة الإقليمية للتحقق من مراقبة الأسلحة (RACVIAC) بعد تأسيسه من قبل ألمانيا وكرواتيا في عام 2001. وترأست تركيا المجموعة الاستشارية المتعددة الجنسيات (MAG)، بين عامي 2003 و2004، وانضمت رسميًّا إلى مركز المساعدة الإقليمية للتحقق من مراقبة الأسلحة في 8 يوليو 2004. ومنذ ذلك الحين، شاركت تركيا بنشاط في قرارات المركز وميزانيته. في 14 أبريل 2010م، كانت تركيا من بين الدول الثماني الموقعة على اتفاقية مركز التعاون الأمني، وهذا أدّى إلى تحويل مركز المساعدة الإقليمية للتحقق من مراقبة الأسلحة إلى منظمة سياسية وعسكرية إقليمية أكثر شمولًا.[43]

كما تولت تركيا رئاسة عملية وزراء دفاع جنوب شرق أوروبا (SEDM) من عام 2003 إلى عام 2005 واستضافت المقر الدوري للواء جنوب شرق أوروبا (SEEBRIG) في إسطنبول بين عامي 2007 و2011. بالإضافة إلى الآليات المملوكة إقليميًّا، أُجري العديد من الاجتماعات والتدريبات المشتركة وبرامج التدريب في إطار برنامج الشرَاكة من أجل السلام التابع لحلف شمال الأطلسي خلال هذه الفترة، وهذا عزز التعاون العسكري الإقليمي.

المشاركات العسكرية الحالية

منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت هناك زيادة ملحوظة في مشاركات تركيا الدفاعية والعسكرية في البلقان، حيث تواصل تركيا الحفاظ على مشاركاتها السابقة، ومن ذلك بعثات حفظ السلام في البوسنة والهرسك وكوسوفو، والتدريبات وأنشطة التدريب داخل حلف شمال الأطلسي، والمشاركة في المنصات الإقليمية، والتعاون بموجب الاتفاقيات الثنائية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل تركيا بسرعة على توسيع تفاعلها وتعاونها في المجالات العسكرية والدفاعية.

المشاركة في البعثات والمنصات الدولية

عمليات السلام الدولية

تُعَدّ تركيا حاليًّا واحدة من الدول الخمس غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المسهمة في عملية EUFOR Althea في البوسنة والهرسك، التي تضم وحدات من 23 دولة. ومن بين 1600 فرد في البعثة، تسهم تركيا بـ 220 فردًا عسكريًّا. وتشمل هذه الوحدة فصيلة مشاة آلية متمركزة في سراييفو و5 فرق اتصال ومراقبة متمركزة في مدن مختلفة.[44]

لدى تركيا ضابط عسكري في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIK)، وهي مهمة حفظ سلام مستمرة في كوسوفو، ويتم تمثيلها بواسطة كتيبة مشاة آلية تتكون من إجمالي 380 فردًا عسكريًّا و6 فرق اتصال ومراقبة.[45] في السنوات الأخيرة، توسّع دور تركيا في قوة الناتو في كوسوفو KFOR بشكل واضح نتيجة للتوتر المتزايد في البلقان.

وبما أن حوار التطبيع الذي قاده الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا لم يتقدم كما هو متوقع وفي مواجهة احتمال قيام جهات خارجية بزعزعة استقرار المنطقة- طلب حلف شمال الأطلسي من الدول الأعضاء الاحتفاظ بقوات احتياطية لقوة كوسوفو، وخصّصت تركيا كتيبة احتياطية عملياتية في الأول من سبتمبر 2020 لمعالجة الحوادث المحتملة.[46]

وبعد تولي حكومة ألبين كورتي السلطة في كوسوفو في عام 2021، تصاعدت التوترات بين حكومة كوسوفو والسكان الصرب الذين يعيشون في البلدات الشمالية، ودفعت التصريحات التي تشير إلى أن بلغراد قد تتدخل- حلف شمال الأطلسي إلى اتخاذ تدابير إضافية. وفي أعقاب الحوادث التي وقعت بين المحتجين الصرب وأفراد قوة كوسوفو في البلدات في شمال كوسوفو في 29 مايو 2023، أرسلت تركيا كتيبة احتياطية عملياتية إلى كوسوفو في يونيو 2023 بناءً على طلب قيادة القوة المشتركة لحلف شمال الأطلسي. وبعد الخدمة لمدة ثلاثة أشهر تحت قيادة قوة كوسوفو، عادت الوحدة إلى تركيا.[47] وتولت تركيا، التي تُعَدّ من بين أهم المسهمين في قوة كوسوفو، قيادة هذه القوة مدة عام واحد في عام 2023. وفي الوقت الذي يشهد فيه الأمن والاستقرار في المنطقة هشاشة واضحة، فإن الدور المتزايد لتركيا في قوة كوسوفو يُظهِر التزامها المستمر بالحفاظ على السلام في كوسوفو والمنطقة، مع تعزيز حضورها وظهورها في الميدان.

آليات التعاون الإقليمي

تواصل تركيا مشاركتها النشطة في آليات التعاون الإقليمي المؤسسية. وتظل عضوًا في لواء جنوب شرق أوروبا SEEBRIG، وتشارك في اجتماعاتها وتدريباتها. وبصفتها عضوًا في آلية وزراء الدفاع الأوروبيين SEDM، التي تضم جميع دول البلقان باستثناء كوسوفو- استضافت تركيا اجتماع لجنة تنسيقSEDM-CC (SEDM) عام 2023. وفي كلمته، أكد وزير الدفاع يشار جولر أهمية آلية وزراء الدفاع الأوروبيين SEDM باعتبارها «آلية ممتازة لبناء الثقة»، وأعرب عن دعمه لتعزيز دورها وظهورها خارج جنوب شرق أوروبا.[48]

بالإضافة إلى ذلك، تُعَدّ تركيا حاليًّا واحدة من الأعضاء التسعة الرسميين في RACVIAC. شغل السفير التركي حيدر بيرك منصب مدير RACVIAC من عام 2015 إلى عام 2018، وفي أكتوبر 2023، تولت تركيا رئاسة المجموعة الاستشارية المتعددة الجنسيات (MAG) التابعة لـRACVIAC مدة عام واحد. ويقود عقيد تركي حاليًّا ركيزة بيئة الأمن التعاوني في RACVIAC، التي تركز على ضبط الأسلحة.[49]

مؤشرات النشاط الجديد

في السنوات الأخيرة، تسارعت الأنشطة العسكرية والدفاعية لتركيا في البلقان بشكل مستقل عن العمليات والآليات الدولية. كثفت تركيا جهودها لتعزيز التعاون العسكري والدفاعي الثنائي، وزيادة ظهورها في المنطقة. وقد أسفرت هذه الجهود عن نتائج ملموسة، حيث سعت دول البلقان بشكل متزايد إلى التعاون مع تركيا لتلبية احتياجاتها ومصالحها الدفاعية.

تكثيف الاتصالات رفيعة المستوى

في السنوات الأخيرة، كان هناك زيادة ملحوظة في الزيارات على مستوى وزراء الدفاع بين تركيا ودول البلقان. ومن بين هذه الزيارات تلك التي تمت في أوقات حرجة. على سبيل المثال، في ديسمبر 2021، عندما كانت الأزمة السياسية تتكشف في البوسنة والهرسك، زار وزير الدفاع الوطني خلوصي أكار البلاد والتقى بأعضاء الرئاسة الثلاثية، مؤكدًا التزام تركيا بسلامة أراضي البوسنة والهرسك. وبالمثل، في أعقاب هجوم بانيسكا الذي شنه مسلحون صرب على شرطة كوسوفو في 24 سبتمبر 2023، أجرى وزير الدفاع الوطني يشار غولر زيارات رسمية إلى كوسوفو وصربيا في غضون شهر. تسلّط هذه الزيارات الضوء على الاهتمام الشديد الذي تبديه تركيا لا من خلال وزارة الخارجية فقط، بل من خلال وزارة الدفاع الوطني أيضًا بمعالجة الأزمات المتصاعدة في البلقان، واستعدادها للإسهام في الحفاظ على السلام في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، خلال الزيارات المتبادلة، شملت المناقشات تقييم المخاطر الإقليمية والعالمية، فضلًا عن التعاون في مجالات مثل التدريب العسكري وصناعة الدفاع.

صفقات جديدة في التعاون الدفاعي

تعمل تركيا على التعاون العسكري مع دول البلقان في إطار الاتفاقيات الثنائية منذ تسعينيات القرن العشرين، ودعم تطوير القدرات العسكرية لهذه البلدان من خلال التدريب والدورات والتبرعات والمنح. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تركيا وقّعت العديد من اتفاقيات التعاون العسكري والدفاعي الجديدة في السنوات الأخيرة. ومن بين هذه الاتفاقيات الاتفاقيات الإطارية العسكرية مع صربيا (7 أكتوبر/ تشرين الأول 2019)، ورومانيا (6 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، وكوسوفو (30 يناير/ كانون الثاني 2024)، وألبانيا (21 فبراير/ شباط 2024)، واتفاقيات التعاون المالي العسكري مع كوسوفو (4 أبريل/ نيسان 2019)، والجبل الأسود (1 أكتوبر/ تشرين الأول 2019)،

والبوسنة والهرسك (3 مارس/آذار 2021)، ومقدونيا الشمالية (17 أغسطس/آب 2021). وقد جرى توقيع اتفاقية تعاون في مجال الصناعات الدفاعية مع الجبل الأسود في 17 نوفمبر 2017. وجرى تم تجديد اتفاقية تعاون الصناعات الدفاعية الموقعة مع كوسوفو في عام 2011 في 16 ديسمبر 2019، وجرى توقيع اتفاقية أخرى لتوريد مواد الصناعات الدفاعية مع نفس الدولة في 17 مايو 2022. كما وقّعت تركيا اتفاقية مع البوسنة والهرسك في 6 سبتمبر 2022 بشأن الحماية المتبادلة وتبادل المعلومات السرية في مجال الصناعات الدفاعية.[50]

وللرد بشكل جماعي على الألغام العائمة التي تهدد الملاحة في البحر الأسود، اقترحت تركيا على بلغاريا ورومانيا إنشاء آلية ثلاثية. وبعد سلسلة من الاجتماعات بين المسؤولين، وقعّ وزراء دفاع الدول الثلاث على بروتوكول في إسطنبول في 11 يناير 2024، لإنشاء مجموعة عمل مكافحة الألغام في البحر الأسود (MCM Black Sea). وبناءً على ذلك، سيجتمع قادة القوات البحرية في تركيا وبلغاريا ورومانيا بشكل دوري لاتخاذ قرار بشأن نطاق عمليات مكافحة الألغام، والتي ستنفذها سفن الدول الثلاث بشكل متزامن.[51]

صادرات صناعة الدفاع و«دبلوماسية الطائرات بدون طيار»

زادت صادرات صناعة الدفاع التركية إلى البلقان بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وبلغت مبيعات الأسلحة والذخيرة والملحقات ذات الصلة إلى دول البلقان إلى أعلى مستوى تاريخي في عام 2019، وعلى الرغم من الانخفاض في عام 2020 بسبب الوباء العالمي كوفيد19 (كورونا)، فقد سجلت أرقامًا قياسية جديدة كل عام منذ ذلك الحين (انظر الجدول1)

الجدول 1: الصادرات (بالدولار الأمريكي)، الأسلحة والذخائر وأجزاؤها، دول البلقان

	1998	2008	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ألبانيا	3,449	24,315	80,303	130,543	97,677	55,066	44,467	76,542
البوسنة والهرسك	1,455,163	32,728	477,863	679,095	334,580	708,788	1,153,121	2,737,669
بلغاريا	18,910	4,080,111	1,820,803	3,950,392	2,286,321	13,091,345	8,630,636	34,043,237
كرواتيا	1,140	102,514	59,344	31,558	47,066	138,145	262,471	582,687
اليونان	115,380	1,397,883	538,280	515,888	461,458	598,837	693,353	340,323
كوسوفو		0	452,568	577,176	638,750	2,384,261	12,919,237	31,014,978
الجبل الأسود		116,566	110,217	126,248	78,983	147,028	178,632	267,024

مقدونيا الشمالية	0	446,532	82,576	184,425	213,199	268,602	324,867	892,267
رومانيا	51,558	348,538	812,307	662,655	440,139	1,463,614	2,153,955	391,320,150
صربيا		94,073	267,301	210,973	188,789	395,551	1,453,474	465,522
سلوفينيا	0	46,789	236,512	125,776	99,217	94,857	118,076	393,650
يوغوسلافيا	42,778							
المجموع (البلقان)	1,647,598	6,692,057	4,940,092	7,196,748	4,888,199	19,348,115	27,934,311	462,136,072

المصدر: المعهد الإحصائي التركي (TurkStat)

ومن بين أبرز صادرات الدفاع التركية الطائرات بدون طيار. وحتى الآن، استحوذت ثلاث دول في البلقان على طائرات بدون طيار تركية. اشترت كوسوفو وألبانيا طائرات بدون طيار من طراز Bayraktar TB2 في عام 2022، مع تسليمها إلى قوة أمن كوسوفو في مايو 2023 والقوات المسلحة الألبانية في مارس 2024. في عام 2023، وقّعت رومانيا أيضًا عقدًا بقيمة 321 مليون دولار لشراء 18 طائرة بدون طيار من طراز TB2 من بايكار. وتشمل قائمة صادرات تركيا إلى المنطقة المركبات المدرعة وتقنيات الأجهزة والبرامج وأنظمة السفن. كما تساعد شركات الدفاع التركية دول البلقان في تحديث قواتها المسلحة وفقًا لمعايير حلف شمال الأطلسي وتعزيز قدراتها.

دعم قوة أمن كوسوفو

منذ أن أعلنت كوسوفو استقلالها في عام 2008، كانت تركيا واحدة من أوائل الدول التي اعترفت بعملية بناء الدولة ودعمتها، ومن ذلك إسباغ الطابع المهني على قواتها الأمنية. تَعُدّ تركيا تحويل كوسوفو لقواتها الأمنية إلى جيش وطني كامل بمثابة خطوة مشروعة نحو دولة مستقلة. وتحقيقًا لهذه الغاية، تقدّم تركيا لكوسوفو التدريب العسكري والمعدات والدعم التكنولوجي. في عام 2023 وحده، تلقى جيش كوسوفو طائرات بدون طيار من طراز تي بي2، وصواريخ مضادة للدبابات من طراز أومطاس، وأنظمة هاون أوتوماتيكية من طراز ألكار عيار 120 ملم، ومركبات مدرعة تكتيكية من طراز فوران، ومدافع رشاشة من طراز MKE PMT-76-57A من تركيا.

وقد استقبلت صربيا هذه الصادرات والمنح من صناعة الدفاع إلى كوسوفو بشكل سلبي. وانتقد الرئيس الصربي ألكسندر فوسيتش تركيا لتزويدها بطائرات بدون طيار وقذائف هاون ومركبات مدرعة ومدافع هاوتزر لقوة أمن كوسوفو، مؤكدًا أن هذه القوة لا ينبغي أن توجد وفقًا لاتفاقية كومانوفو أو قرارات الأمم المتحدة. وقد أشار

وزير الدفاع ميلوش فوشيفيتش إلى أن صربيا سوف تستجيب بشكل مناسب لاتفاقية الإطار العسكري التركية مع كوسوفو.[52] ويزعم بعض المحللين الصرب أن تركيا من خلال دعمها لقوة أمن كوسوفو تقف بشكل واضح إلى جانب العامل الألباني في البلقان ضد الصرب.

وردًّا على شكاوى صربيا، أكد وزير الدفاع التركي جولر أن تركيا تتعامل مع القضايا في البلقان بحياد، وتحترم سلامة أراضي البلدان، وهي منفتحة على التعاون العسكري مع صربيا. وتزعم تركيا أنها تدعم كوسوفو لتعزيز قدرتها الدفاعية ضد الحوادث المزعزعة للاستقرار. وعلاوة على ذلك، وكما يشير المراقبون، فإن المشتريات الأخيرة التي قامت بها صربيا من الأسلحة تُعَدّ بمثابة تحوّل محتمل في الميزان لمصلحتها والضغط على كوسوفو للرضوخ.[53] ومن الممكن أن يساعد دعم تركيا لقدرة كوسوفو الدفاعية في الحفاظ على توازن القوى، وردع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من جانب صربيا. في هذا الصدد، لا تتبنى تركيا موقفًا رجعيًّا بل مؤيدًا للوضع الراهن.

عوامل تحديد النشاط الجديد

المخاطر الأمنية المتزايدة في البلقان

أدّت سلسلة من الأزمات والتطورات غير المتوقعة منذ عام 2014، مثل ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم، والحرب في دونباس، وصعود داعش في سوريا والعراق، وأزمة اللاجئين، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وجائحة كوفيد19-، واحتلال روسيا لأراض أوكرانيا- إلى تغيير المشهد الأمني بشكل كبير لكل من تركيا والبلقان. وفي حين تتعامل مع التحديات الأمنية داخليًّا وخارجيًّا، ظلت تركيا يقظة باستمرار فيما يتعلق بالوضع الأمني في البلقان، حيث كان الحفاظ على السلام والاستقرار دائمًا أولوية في سياسة تركيا في البلقان. وإلى جانب الأزمات الخارجية، أدت القضايا غير المحلولة في المنطقة إلى زيادة هشاشة المنطقة، مما أجبر تركيا على اتخاذ المزيد من المبادرات والمسؤوليات عن أمن البلقان، ومن ثَمّ زيادة مشاركتها العسكرية والدفاعية.[54]

إن انعدام الأمن العالمي والإقليمي المتزايد لديه القدرة على التأثير سلبًا في الاستقرار الإقليمي، وهذا يستلزم استعداد دول البلقان عسكريًّا. تسعى البلدان المهتمة بالمراجعة إلى إيجاد طرق لتعزيز قدراتها الدفاعية، وغالبًا ما تلجأ إلى التعاون الدولي. إن السياسة البناءة والمتوازنة التي تنتهجها تركيا منذ فترة طويلة في المنطقة تجعلها جهة فاعلة موثوقة في مسائل الأمن والدفاع لدول البلقان.

وعلى سبيل المثال، أدّى نهج تركيا في مراعاة حساسيات الجانبين وتشجيع الحوار في أثناء الأزمات بين كوسوفو وصربيا إلى رضا المسؤولين في كل من كوسوفو وصربيا عندما تولت تركيا قيادة قوة كوسوفو في عام 2023. خلال زيارتها لأنقرة في يناير 2023، صرحت وزيرة خارجية البوسنة والهرسك بسيرة توركوفيتش قائلة: «نحن ممتنون للجهود الاستثنائية المبذولة من أجل التقدم والاستقرار في البلقان... مع تركيا القوية، تصبح منطقة غرب البلقان أكثر أمانًا وقوة. بدون تركيا القوية، من المشكوك فيما قد يحدث؛ وبالتأكيد لن تكون منطقة غرب البلقان سلمية».[55] ومن الواضح أن الدور الذي تؤدّيه تركيا كمزود للأمن في المنطقة، والذي تولته في تسعينيات القرن العشرين، يحظى باعتراف واسع النطاق في مختلف أنحاء المنطقة. وهذا يجعل دول البلقان على استعداد لتطوير التعاون الدفاعي والعسكري مع تركيا.

نمو صناعة الدفاع التركية

على الرغم من أن الجهود المبذولة لتطوير صناعة الدفاع المحلية ترجع إلى السنوات الأولى للجمهورية، إلا أن سياسات تركيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي تكثفت بعد الحظر الأمريكي في السبعينيات. بعد ذلك، تعزز قطاع صناعة الدفاع في تركيا تدريجيًّا مع تأسيس الشركات والمؤسسات وزيادة الاستثمارات. ومع ذلك، وبسبب نقاط الضعف المؤسسية، والافتقار إلى التنسيق المدني العسكري، ونفوذ الولايات المتحدة على صانعي القرار– فإن سياسة الاكتفاء الذاتي الدفاعي في تركيا لم تنتج سوى نتائج جزئية لعدة عقود. خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أعطت الحكومة التركية الأولوية بشكل متزايد لتأميم صناعة الدفاع؛ بسبب دوافع اقتصادية وسياسية مختلفة، فضلًا عن تهديد الإرهاب والتحديات الإقليمية وتدهور العلاقات مع شركائها. ومن ثَمّ أدى التوسع السريع والمنافسة داخل القطاع إلى تطوير منتجات وتقنيات جديدة للحرب البرية والبحرية والجوية والإلكترونية. وقد أثّر هذا النمو بشكل إيجابي في صادرات تركيا، وخاصة منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فصاعدًا (انظر الرسم البياني1). فبين عامَي 2019 و2023، ارتفعت حصة تركيا في سوق تصدير الأسلحة العالمية من 0.7 في المئة إلى 1.6 في المئة، وهذا يجعلها في المرتبة الحادية عشرة من حيث أكبر مصدّري الأسلحة على مستوى العالم.[56] وفي عام 2023، اشترى أكثر من 185 دولة إمدادات عسكرية من تركيا.[57]

الرسم البياني 1: صادرات تركيا من منتجات وخدمات صناعة الدفاع (بالدولار، 2010–2023)

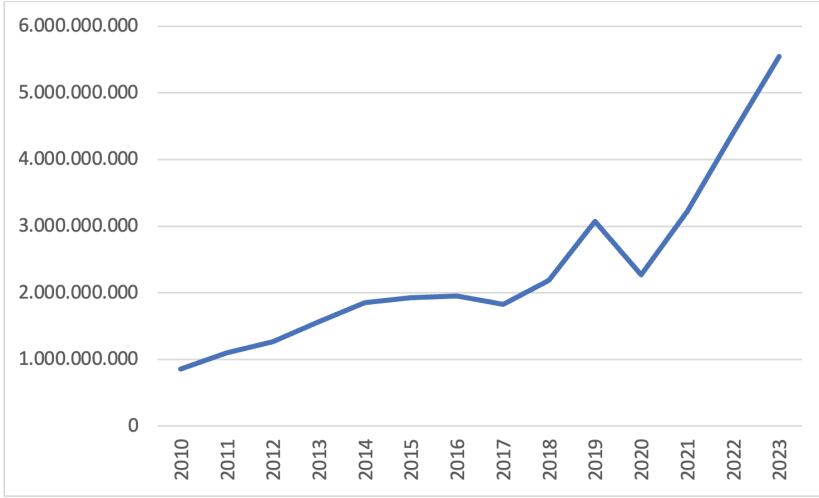

المصدر: جمعية مصنعي الصناعات الدفاعية والفضائية التركية (SASAD)، أمانة الصناعات الدفاعية (SSB)

إن فعالية التقنيات التي تنتجها صناعة الدفاع التركية، وأثبتت جدواها في التطبيقات العملية– عزّزت من مكانتها الدولية. وقد حظيت الطائرات بدون طيار المسلحة، على وجه الخصوص، باهتمام كبير لقدراتها على الانتشار السريع ومزايا التكلفة. فمن عام 2014 إلى عام 2023، استوردت 17 دولة من أصل 42 دولة استحوذت على طائرات بدون طيار مسلحة هذه الطائرات من تركيا. ويشير المعلّقون إلى أن «دبلوماسية الطائرات بدون طيار» في تركيا سهّلت علاقات رفيعة المستوى وطويلة الأمد مع مختلف البلدان، وهذا أسفر عن ربح اقتصادي ونفوذ سياسي.

إن زيادة صادرات تركيا من الصناعات الدفاعية إلى البلقان تتماشى مع الاتجاه العام لارتفاع صادراتها من الصناعات الدفاعية بشكل عام. إن حقيقة أن هذه المنتجات يجري تصنيعها في دولة عضو في حلف شمال الأطلسي وفقًا لمعايير حلف شمال الأطلسي تمنح تركيا ميزة تنافسية. وبينما تروج تركيا لمنتجاتها من الصناعات الدفاعية لتعزيز الصادرات، فإن دول البلقان التي تسعى إلى تعزيز قدراتها الدفاعية مهتمة بشكل متزايد بالمنتجات المصنوعة في تركيا، وبخاصة الطائرات بدون طيار. وقد أكد زعماء الدول التي حصلت على طائرات بدون طيار من تركيا– أهمية هذه المَرْكَبات في مناسبات عديدة.

وعلى سبيل المثال، أكد رئيس الوزراء الألباني إيدي راما أن الحصول على طائرات بدون طيار من طراز تي بي2 من تركيا أمر بالغ الأهمية لإستراتيجية الأمن القومي لألبانيا، والالتزامات العسكرية، والتوافق مع أهداف قدرات حلف شمال الأطلسي. وبالمثل، صرّح رئيس وزراء كوسوفو كورتي أن تسليم طائرات بدون طيار من طراز تي بي2 جعل كوسوفو أكثر أمانًا من أي وقت مضى. وتشير التقارير إلى أن دول البلقان الأخرى، مثل بلغاريا ومقدونيا الشمالية، تستكشف إمكانية شراء هذه الطائرات بدون طيار من تركيا. كما أعرب الرئيس الصربي فوسيتش عن اهتمامه بشراء طائرات بدون طيار من تركيا؛ ومع ذلك، وبسبب الدعم العسكري الذي تقدمه تركيا لكوسوفو، أزالت بلغراد هذه المسألة من أجندتها.[58]

إلى جانب الصادرات، تسهّل اتفاقيات التعاون العسكري الثنائية أيضًا انتشار منتجات صناعة الدفاع التركية في البلقان. فالدول التي تتلقى الدعم بالمعدات العسكرية بموجب هذه الاتفاقيات تشتري منتجات صناعة الدفاع من الشركات التركية بناءً على احتياجاتها، حتى الحد الأقصى للمنحة المحددة. لذلك، في حين تساعد منح تركيا في تلبية المتطلبات العسكرية لدول البلقان، فإنها تعزز أيضًا اعتمادها على منتجات صناعة الدفاع التركية.

السعي إلى وجود إقليمي أقوى

اتبعت تركيا منذ نهاية الحرب الباردة، سياسة استباقية لتعزيز دورها في البلقان. وعلى هذا المسار، ركّزت في بعض الأحيان على سياسات أمنية، وفي أحيان أخرى على سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ اعتمادًا على الظروف السائدة وقدراتها الخاصة. واليوم، تجعل الاحتياجات الأمنية المتنامية في المنطقة وصناعة الدفاع المتنامية في تركيا القطاعين العسكري والدفاعي مثاليين لتعزيز حضورها الإقليمي وظهورها. ولنذكر على سبيل المثال المساعدات العسكرية والتبرعات والأنشطة المشتركة التي تقرب تركيا عسكريًّا من دول البلقان. ومن خلال تصدير الطائرات بدون طيار ذات التكلفة المعقولة إلى دول البلقان، التي تسعى بالفعل إلى شراء طائرات بدون طيار للتكيف مع الطبيعة المتغيرة للحرب، تعزّز تركيا مكانتها وتحصل على فوائد اقتصادية وسياسية. وتؤكد المشاركةُ في آليات التعاون العسكري الإقليمي دورَ تركيا بوصفها عامل قوة وتوازن في المنطقة.[59] وفي الوقت نفسه، تعمل القوات التركية في البوسنة والهرسك وكوسوفو، التي يُطلَق عليها رسميًّا بعثات التمثيل، بالإضافة إلى مهامها الأساسية– كوجه تركيا المرئي في الميدان من خلال أنشطتها الإنسانية والاجتماعية، وتعمل كأدوات للقوة الناعمة. وبشكل عام، يتوافق النشاط العسكري الجديد مع سعي تركيا الطويل الأمد إلى تعزيز حضورها وظهورها في البلقان.

الخاتمة

إن المشاركة العسكرية التركية الأخيرة في البلقان تتماشى مع سياساتها في البلقان بعد الحرب الباردة، وهذا يعكس التركيز المتزايد على الدفاع والتعاون العسكري. فمنذ نهاية الحرب الباردة وحتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان التعاون الدفاعي عنصرًا حاسمًا في مشاركة تركيا في المنطقة. وفي حين واصلت تركيا مشاركتها في العمليات الدولية والتعاون العسكري الثنائي، فإنّ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسياستها في البلقان أصبحت بعد ذلك أكثر بروزًا. ومع ذلك، تشير الاتجاهات في السنوات الأخيرة إلى أن الأبعاد العسكرية والدفاعية لسياسة تركيا في البلقان تستعيد مكانتها. وفي وقت يواجه فيه البلقان تحديات أمنية مختلفة، أبرزت تركيا التعاون العسكري والدفاعي مجالًا ذا مصلحة متبادلة بينهما، وهذا عزز ديناميكية العلاقة المربحة للجانبين.

وعلى الرغم من التركيز المتزايد على القضايا العسكرية والدفاعية، تظل تركيا ملتزمة بمبادئ سياستها القديمة في البلقان. وتستمر في إعطاء الأولوية للسلام والاستقرار الإقليميين، وتعزيز الحوار والتعاون، مع تجنّب المراجعة، والامتناع عن إثارة النزاعات. وتماشيًا مع مبدأ «الملكية الإقليمية»، الذي يدعو إلى حلّ القضايا الإقليمية بمشاركة الجهات الفاعلة المحلية، تُظهر تركيا تضامنها مع البلدان الصغرى في المنطقة من خلال تقديم المساعدة العسكرية والتدريب والتبرعات. ويشكّل إنشاء مركز التعاون العسكري متعدد الأطراف في البحر الأسود مؤخرًا مثالًا آخر على التزام تركيا بالتضامن الإقليمي.

ومن خلال زيادة الحضور والظهور، تعزّز المشاركات العسكرية لتركيا في البلقان مكانتها كجهة فاعلة إقليمية رئيسة. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التعاون العسكري والدفاعي يعود بفوائد اقتصادية وسياسية على تركيا. ويتماشى ترويج تركيا لمنتجات صناعتها الدفاعية مع هدفها المتمثّل في تعزيز العلاقات التجارية، حيث أصبحت هذه المنتجات من العناصر التصديرية المهمّة. إن الدور الأكبر في دعم جيوش دول البلقان من شأنه أن يوفّر لتركيا نفوذًا سياسيًّا متزايدًا في السياسة الإقليمية.

وأخيرًا، لا يعني النشاط الجديد في المجالين العسكري والدفاعي أن سياسة تركيا في البلقان أصبحت أمنية أو عسكرية. إن مجالات العلاقات التي جرى تعزيزها وتنويعها منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فصاعدًا، مثل التجارة والاستثمارات ومساعدات التنمية والإغاثة من الكوارث والدبلوماسية العامة والدبلوماسية الثقافية- لا تزال قائمة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أظهرت تركيا حرصها على الاستفادة من جميع الأدوات الممكنة للتعامل مع البلقان. وعلى خلفية السياسة الإقليمية والعالمية الحالية، يوفّر قطاع الدفاع العسكري منصة مواتية للمشاركة، وهذا يؤمّن فوائد مختلفة لكل من البلقان وتركيا.

الهوامش والمراجع

1. Hamdi Fırat Büyük, Sinisa Jakov Marusic, Sasa Dragojlo, Xhorxhina Bami, Gjergj Erebara, and Samir Kajosevic, "With Arms Deals and Donations, Turkey Steps up Balkan Influence," *Balkan Insight*, (December 11, 2020), retrieved May 9, 2024, from https://balkaninsight.com/202011/12//with-arms-deals-and-donations-turkey-steps-up-balkan-influence; Nikola Joksimović, "Veliki Povratak Turske na Balkan: Albanci na Kosovu Postaju Uporište Sile sa Bosfora," *Sputnik*, (July 18, 2023), retrieved May 9, 2024, from https://lat.sputnikportal.rs/20230718/veliki-povratak-turske-na-balkan--albanci-na-kosovu-postaju-uporiste-sile-sa-bosfora--1158719811.html; Samir Huseinović, "Turske Igre Dronova," *Deutsche Welle*, (July 25, 2023), retrieved May 9, 2024, from https://www.dw.com/hr/turske-igre-dronova/a-66338174.
2. The authors would like to thank Edanur Karaca and Ümit Tetik for their helpful contributions.
3. Sabri Sayarı, "Turkish Foreign Policy in the Post-Cold War Era: The Challenges of Multi-Regionalism," *Journal of International Affairs*, Vol. 54, No. 1 (2000), pp. 169182-.
4. Baskın Oran (ed.), *Turkish Foreign Policy, 19192006-: Facts and Analyses with Documents*, (Salt Lake City: The University of Utah Press, 2010), p. 825.
5. Duygu Bazoğlu-Sezer, "Turkish Security in the Shifting Balkans: Reorientation to a Regional Focus," in Kosta Tsipis (ed.), *Common Security Regimes in the Balkans*, (New York, Columbia University Press, 1996), pp. 109110-.
6. *T.C. Resmi Gazete*, No. 21247 (June 3, 1992).
7. *T.C. Resmi Gazete*, No. 23104 (September 8, 1997).
8. *T.C. Resmi Gazete*, No. 21788 (December 14, 1993).
9. *Dışişleri Bakanlığı 1992 Tarihçesi*, (Ankara: Dışişleri Eğitim Merkezi, 1994), pp. 380-389.
10. Bazoğlu-Sezer, "Turkish Security in the Shifting Balkans," pp. 110111-.
11. *Dışişleri Bakanlığı 1992 Tarihçesi*, pp. 483-486.
12. *T.C. Resmi Gazete*, No. 22960 (April 10, 1997).
13. "Bilateral Relations between the Republic of North Macedonia and the Republic of Turkey," *Republic of North Macedonia Ministry of Foreign Affairs*, retrieved May 9, 2024, from https://mfa.gov.mk/en/page/163/bilateral-relations-between-the-republic-of-north-macedonia-and-the-republic-of-turkey-.
14. *T.C. Resmi Gazete*, No. 23183 (November 27, 1997).
15. *T.C. Resmi Gazete*, No. 22627 (May 5, 1996).
16. *Narodne Novine*, No. 11) 2004/), Međunarodni Ugovori, Ostalo, (February 23, 2004).

17. *Narodne Novine*, No. 215) 2004/), Međunarodni Ugovori, Ostalo, (March 17, 2004).
18. Mustafa Aksaç, "Turkey's Military Efforts for Peace in the Balkans," unpublished M.A. thesis, Bilkent University, 2003, pp. 67-68.
19. Bazoğlu-Sezer, "Turkish Security in the Shifting Balkans," pp. 101102-.
20. Kathleen M. Reddy, "Operation Sharp Guard: Lessons Learned for the Policymaker and Commander," *U.S. Naval War College*, (June 13, 1997), retrieved from https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA328118.pdf, p. 7.
21. "UN Security Council Resolution 743 (1992)," *United Nations Digital Library,* retrieved from https://digitallibrary.un.org/record/137965?v=pdf.
22. *Dışişleri Bakanlığı 1992 Tarihçesi*, pp. 131, 144-145, 148, 413, 417.
23. Fahriye Emgili, "Bosna-Hersek Trajedisinde (19921995-) Türk Birliği," *Güney-Doğu Avrupa Araştırmaları Dergisi*, Vol. 21, (December 2012), pp. 7276-; Yalçınkaya, et al., "Turkish Efforts in Peacekeeping," pp. 475496-; Güngör, "The Analysis of Turkey's Approach," pp. 120121-; "Türkiye'nin Barışı Destekleme Harekâtına Katkıları," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı Genelkurmay Başkanlığı*.
24. Christopher J. Lamb, Sarah Arkin, and Sally Scudder, "The Bosnian Train and Equip Program: A Lesson in Interagency Integration of Hard and Soft Power," *Institute for National Strategic Studies Strategic Perspectives*, No. 15 (March 2014).
25. Ettore Greco, "Delegated Peacekeeping: The Case of Operation Alba," *Istituto Affari Internazionali*, (March 61998 ,7-), retrieved from https://www.iai.it/sites/default/files/iai9801.pdf; "Türkiye'nin Barışı Destekleme Harekâtına Katkıları," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı Genelkurmay Başkanlığı*.
26. William Hale, *Turkish Foreign Policy since 1774*, 3rd ed., (Oxon: Routledge, 2013), pp. 203-204.
27. *Dışişleri Bakanlığı 1998 Tarihçesi*, (Ankara: Dışişleri Bakanlığı, 1999), pp. 240241-; Oran (ed.), *Turkish Foreign Policy, 19192006-*, p. 823.
28. Oran (ed.), *Turkish Foreign Policy, 19192006-*, p. 832; Güngör, "The Analysis of Turkey's Approach," p. 127.
29. Sylvie Gangloff, "Turkish Policy towards the Conflict in Kosovo: The Preeminence of National Political Interests," *Balkanologie*, Vol. 8, No. 1 (2004), p. 112.
30. Fuat Aksu, "Kosova Krizinde Türkiye'nin Dış Politikası," *Sosyal Bilimler Dergisi*, Vol. 3, No. 1 (2010), p. 74.
31. Yalçınkaya, *et al.*, "Turkish Efforts in Peacekeeping," pp. 475496-; "Türkiye'nin Barışı Destekleme Harekâtına Katkıları," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı Genelkurmay Başkanlığı*.
32. Ali L. Karaosmanoğlu, "NATO Enlargement and the South: A Turkish Perspective," *Security Dialogue*, Vol. 30, No. 2 (1999), p. 215.

33. Birgül Demirtaş, "Turkey and the Balkans: Overcoming Prejudices, Building Bridges and Constructing a Common Future," *Perceptions*, Vol. 18, No. 2 (2013), p. 168.

34. Gangloff, "Turkish Policy towards the Conflict in Kosovo," p. 107; Oran (ed.), *Turkish Foreign Policy, 19192006*-, pp. 691693-.

35. *Dışişleri Güncesi Temmuz 1999*, (Ankara: Dışişleri Bakanlığı, 1999), pp. 188190-.

36. "Structure and Organization," *South-East Europe Defense Ministerial Process Public Portal*, retrieved May 9, 2024, from https://sedmprocess.org/web/sedmp/structure.

37. "South-Eastern Europe Brigade," *SEEBRIG*, retrieved May 9, 2024, from https://seebrig.org/south-eastern-europe-brigade-seebrig.

38. Mehmet Uğur Ekinci, "A Golden Age of Relations: Turkey and the Western Balkans During the AK Party Period," *Insight Turkey*, Vol. 16, No. 1 (2014), pp. 103125-; Birgül Demirtaş, "Turkish Foreign Policy towards the Balkans: A Europeanized Foreign Policy in a De-Europeanized National Context?" *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, Vol. 17, No. 2 (2015), pp. 123140-.

39. *T.C. Resmi Gazete*, No. 27903 (April 12, 2011).

40. "Türkiye ile Bosna Hersek Arasında "Askeri ve Mali" İşbirliği," *TRT Haber*, (December 12, 2014), retrieved May 9, 2024, from https://www.trthaber.com/haber/dunya/turkiye-ile-bosna-hersek-arasinda-askeri-ve-mali-isbirligi-158117.html.

41. Yalçınkaya, *et al.*, "Turkish Efforts in Peacekeeping," pp. 475496-; "Türkiye'nin Barışı Destekleme Harekâtına Katkıları," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı Genelkurmay Başkanlığı*.

42. Güngör, "The Analysis of Turkey's Approach," pp. 122123-; Yalçınkaya, *et al.*, "Turkish Efforts in Peacekeeping," pp. 475496-; "Türkiye'nin Barışı Destekleme Harekâtına Katkıları," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı Genelkurmay Başkanlığı*.

43. "Güvenlik İşbirliği Merkezi (RACVIAC)," *T.C. Dışişleri Bakanlığı*, retrieved May 9, 2024, from https://www.mfa.gov.tr/guvenlik-isbirligi-merkezi.tr.mfa.

44. "About EUFOR," *European Union Force in BiH*, (November 4, 2023), retrieved May 9, 2024, from https://euforbih.org/index.php/about-eufor/background; "2023 Yılı Faaliyet Raporu," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı*, (2024), p. 76; "Türkiye'nin Barışı Destekleme Harekâtına Katkıları," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı Genelkurmay Başkanlığı*.

45. "Türkiye'nin Barışı Destekleme Harekâtına Katkıları," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı Genelkurmay Başkanlığı*.

46. "Türkiye'nin Barışı Destekleme Harekâtına Katkıları," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı Genelkurmay Başkanlığı*.

47. Sefa Şahin, "NATO'nun Talebiyle Kosova'ya Gönderilen İhtiyat Birliği Türkiye'ye Dönüyor," *Anadolu Ajansı*, (September 5, 2023), retrieved May 9, 2024, from https://www.aa.com.tr/tr/dunya/natonun-talebiyle-kosovaya-gonderilen-ihtiyat-birligi-turkiyeye-donuyor/2984153.

48. "Millî Savunma Bakanı Yaşar Güler, SEDM Toplantısı'nın Ardından Düzenlenen Basın Toplantısında Konuştu," *T.C. Milli Savunma Bakanlığı*, (November 22, 2023), retrieved May 9, 2024, from https://www.msb.gov.tr/SlaytHaber/b700a0ab7ef54a49b3321aa89f8537a6.

49. "Cooperative Security Environment Pillar," *RACVIAC*, retrieved May 9, 2024, from https://www.racviac.org/cse-pillar.

50. Filiz Kınık Öz, Sefa Mutlu, and Güç Gönel, "Cumhurbaşkanı Erdoğan: Kimlik Kartlarıyla Bosna Hersek-Türkiye Arasındaki Gidiş Gelişleri Yapabilme Kararını Verdik," *Anadolu Ajansı*, (September 6, 2022), retrieved May 9, 2024, from https://www.aa.com.tr/tr/dunya/cumhurbaskani-erdogan-kimlik-kartlariyla-bosna-hersek-turkiye-arasindaki-gidis-gelisleri-yapabilme-kararini-verdik/2678100.

51. Lyubomir Gigov, "Bulgaria, Romania, Turkiye Sign MoU on Mine Countermeasures Task Group Black Sea," *Bulgarian News Agency*, (January 11, 2024), retrieved May 9, 2024, from https://www.bta.bg/en/news/balkans/599142-bulgaria-romania-turkiye-sign-mou-on-mine-countermeasures-task-group-black-sea; Muhammed Enes Çallı, "Türkiye, Bulgaria, Romania Sign Deal to Combat Mine Threat in Black Sea," *Anadolu Ajansı*, (January 12, 2024), retrieved May 9, 2024, from https://www.aa.com.tr/en/turkiye/turkiye-bulgaria-romania-sign-deal-to-combat-mine-threat-in-black-sea/3106386.

52. "Kosovo i Turska Potpisali 'Vojni Sporazum', Beograd Zabrinut – 'Odgovoriće Adekvatno, Ne Samo Politički,'" *KosSev*, (January 30, 2024), retrieved May 9, 2024, from https://kossev.info/vojni-sporazum-kosovo-turska-vucevic-zabrinut-vezbe-obuke-naoruzavanje.

53. Sabrina P. Ramet and Aleksander Zdravkovski, "Serbia and the War in Ukraine," *Insight Turkey*, Vol. 24, No. 3 (2022), pp. 5365-.

54. Türkiye also makes significant contributions to regional security in areas beyond the scope of this article, such as law enforcement, combating organized crime, and border and migration management.

55. Alma Dekovic, "Turković u Ankari: Uz Jaku Turkiye i Zapadni Balkan je Sigurniji i Jači," *Anadolu Ajansı*, (January 16, 2023), retrieved May 9, 2024, from https://www.aa.com.tr/ba/politika/turkovi%C4%87-u-ankari-uz-jaku-turkiye-i-zapadni-balkan-je-sigurniji-i-ja%C4%8Di/2788815.

56. Pieter D. Wezeman, *et al.*, "Trends in International Arms Transfers, 2023," *SIPRI Fact Sheet*, (March 2024), retrieved from https://www.sipri.org/sites/default/files/202403-/fs_2403_at_2023.pdf, p. 2.

57. Jens Bastian, "Growing Competitiveness and Strategic Recalibration of the Turkish Defence Industry," *SWP Comment 2024/C 06*, (February 23, 2024), retrieved from https://www.swp-berlin.org/publikation/turkey-an-emerging-global-arms-exporter.

58. "Vučić: Severe Consequences? Serbia Will Not Support the Coup," *B92*.

59. "Güvenlik İşbirliği Merkezi (RACVIAC)," *T.C. Dışişleri Bakanlığı.*